

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

١ - نص الشكوى التي قدمتها مصر

إلى مجلس الأمن

جناب السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة .

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية . وأن وجود قوات أجنبية في أراضي دولة من أعضاء الأمم المتحدة في زمن السلم بغير رضاها رضاء حرا يعد انتهاكا لكرامتها وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعي ، كما أنه خرق للبدأ الأساسي - مبدأ المساواة في السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر في سنة ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبي من وادي النيل أي السودان تبعا لذلك ، قد مكّن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها في إدارة السودان ، وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبت الانتقام بين السودانيين أنفسهم وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، وم زالت تسعى ، إلى فهم وحدة وادي النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادي وأمانهم المشتركة .

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادي النيل والمضي في هذه السياسة العدائية كلاهما ، تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحديتها ، فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولي للخطر .

ووفقا للسادة ٣٣ من الميثاق الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سمعت الحكومة المصرية في حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة ، وإذا أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المفضية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التي لا يمكن أن تلتزم مصر بها ، إذ أنها استفدت أغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقا للسادتين ٣٥ و٣٧ من الميثاق طالبة :

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) إنهاء النظام الإداري الحالي للسودان .

والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع في جدول أعمال المجلس تبدي استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطالب إليها ذلك وفقا للسادة ٣٣

وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق احترامي ما

القاهرة في ٨ يولييه سنة ١٩٤٧

شمسود فهمي النقراشي

رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية المملكة المصرية

٢ - من محاضر جلسات مجلس الأمن

(١) من خطاب رئيس مجلس الوزراء

أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧

.....

..... نطلب إليكم كذلك أن تقررُوا إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادي النيل، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط .

ونطلب إليكم كذلك أن تقررُوا إنهاء النظام الإدارى الذى يستمسك به البريطانيون فى السودان منذ سنة ١٨٩٩، وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه .

مسألة السودان

جناب الرئيس

أرجو أن تأذن لى بأن أعرض الآن إلى وجه النزاع المتعلق بالسودان ولانى إذ كنت قد تركته إلى ما بعد تفصيل وجوه النزاع الأخرى فما ذلك لأنه وجه ثانوى للنزاع على الإطلاق بل لأن الحوادث فى تعاقبها جمعات البريطانيين يسيطون نفوذهم فى السودان نتيجة لسيطرتهم على مصر ولذلك فإن مسألة الإدارة البريطانية فى السودان لا يستطاع تفهمها من الناحيتين المنطقية والتاريخية إلا على ضوء الاحتلال البريطانى لمصر . ولما كانت مسألة السودان قد شوهت عن عمد فى خلال الشهور الأخيرة فلانى أرانى مضطرا إلى تصحيح الوقائع وإيراد الحقائق فى وضعها الصحيح فى شىء من التطويل .

حوض النيل

الوحدة الجغرافية :

إن السودان إقليم واسع مساحته مليون ميل مربع ويسكنه نحو ستة ملايين نسمة ونصف مليون .

وإذا ألقى المرء نظرة عابرة على الخريطة تبين له لأول وهلة أن مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية ، أما الحد الذي يفصل بينهما عند خط العرض ٢٢ فقد خلقه البريطانيون وهو حد صناعي ليس ما يبرره من الناحيتين الجغرافية والطبيعية .

وإذا استثنينا المضربة الأثيوبية العالية وهي إقليم منفصل له مظاهره الخاصة بدأ حوض النيل كله سهلا واحدا ينحدر في تدرج لطيف نحو الشمال . ويقع هذا السهل بين حدود طبيعية واضحة ففي شماله البحر المتوسط وفي شرقه البحر الأحمر وهضاب إثيوبيا وفي جنوبه منطقة البحيرات المرتفعة وحوض الكونجو وإلى الغرب الصحراء الكبرى .

ويخترق النيل هذا السهل من خط الاستواء إلى البحر المتوسط على طول أكثر من أربعة آلاف ميل كأنه شريان يحمل الدم إلى سائر أجزاء الجسم .

أرادت الطبيعة أن يكون وادي النيل كيانا واحدا ، وأقام التاريخ الشواهد على ذلك . وإذا كانت مظاهر هذه الوحدة قد تغيرت على مر العصور فقد بقي الجوهر لا يتبدل حتى أن كل محاولة لفهم هذه الوحدة إنما هي مقاومة لمشيئة الطبيعة وأحكامها .

شجرة النخيل :

وليس أبلغ في تصوير هذه الحقيقة من النبذة التالية التي أدين بمصدرها إلى أحد كبار الساسة البريطانيين ممن لا يستطاع اتهامهم بشدة العطف على مصر . ذلكم هو مستر ونستون تشرشل الذي يقول في كتابه (حرب النهر) ما يلي :

” إذا نظر القارئ إلى خريطة مجرى النيل أخذه الدهش للشبه القائم بينه وبين شجرة النخيل . فأرض الدلتا بنحضرتها وخصوبتها تنتشر عند فم الوادي كما ينتشر في رشاقة جريد النخل وسعفه ، وقد يتولى الجذع قليلا إذ ينحني النيل انحناءة واسعة حين يجرى في أرض السودان . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبي الخرطوم وتبدأ جذور الشجرة تتوغل عميقا في السودان . وليس يسعني أن أتخيل صورة أصدق من هذه الصورة لذلك الرباط الوثيق رباط التعاطف بين مصر والمدبريات الجنوبية . فالماء — حياة الدلتا — يهب من السودان مندفعا في مجرى النيل كما تسرى العصارة في ساق الشجرة لتؤتي ثمرها وطبا جنيا .“

” وإذا كانت منفعة مصر واضحة جلية فهي ليست لها وحدها إذ أن الرباط بين مصر والسودان من إياه متبادلة . فالسودان جزء من مصر بحكم الطبيعة والعوامل الجغرافية وليست حاجة السودان إلى مصر بأقل شأنًا من ذلك كي يتسنى له التقدم . فأى خير فى البلذور والأرض الطيبة إذا فصلت الساق التي لا يتبها المظهر الخارجى للحياة بنيرها “

الوحدة الاقتصادية :

أما من الناحية الاقتصادية فإن شطرى وادى النيل يتكونان وحدة واحدة ويكفل كل منهما الآخر بحيث أن كل سياسة ترمى إلى إثثار مصالح محلية قد تؤدي إلى وقف تقدم الوادى برمته . هذه الوحدة الاقتصادية المبنية على المصالح الزراعية والصناعية والتجارية يزيدا توثقا اعتماد شقى الوادى كليهما على مياه النيل اعتمادا كاملا . والتحكم فى مياه النهر وتنظيم مجراه يهم شقى الوادى على حد سواء ويتوقف تقدمهما الاقتصادى فى المستقبل على إقامة المشروعات الدقيقة اللازمة لذلك . و إنى أستأذنكم فى الاستشهاد بما قاله فى سنة ١٩٠٤ أحد خبراء الرى المبرزين هو السير ولیم جارستين فى هذا الشأن :

” ترتبط مصالح مصر فى المشروعات الخاصة بتنظيم مياه النيل بمصالح السودان إلى حد يصعب معه التفرقة بينهما ، فإن البلدين يعتمدان عليه فيما لا غنى لهما عنه من مياه . كما أن رخاءهما الزراعى يتوقف بصفة خاصة على النهر ، لذلك فن المستحيل دراسة أى مشروع هام يقصد به تحقيق مصالحة لأحد البلدين دون تقدير لآثاره المحتملة فيما يتعلق بالآخر “ .

وحدة الدين واللغة والثقافة :

على أن النيل ليس مصدرا مشتركا لحياة القاطنين على ضفافه فحسب بل إنه كان منذ فجر التاريخ سبيل نفاذ المدنية إلى قلب إفريقيا وعن طريقه امتدت الثقافة الإسلامية إلى السودان منذ مئات السنين .

ولقد تم التوغل المصرى فى السودان فى صورة سلمية عن طريق التزاوج والامتزاج ، فإن المبادئ الإسلامية لا تعرف التمييز الجنسى أو الاجتماعى ، لم يكن هذا التوغل مقصودا ولا هو من فعل الحكومات بل جاء نتيجة لقوى الطبيعة العاملة على الوحدة ، كذلك قامت وحدة اللغة والثقافة بين سكان وادى النيل ورشخت جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن فأصبحت ترانا لهم ، كان هو الذى مهد السبيل إلى تحقيق وحدة مصر فى القرن التاسع عشر .

فلما ظهر محمد على على مسرح التاريخ فى صدر القرن الماضى وجه جهوده إلى تثبيت دعائم الحكم فى مصر وتوحيد نظم الإدارة فيها فتم له تركيز السلطة فى مصر ذاتها أولا وفى خارج

حدود مصر بعد ذلك بوسيلة تماثل تلك التي تم بها انتهاء النظام الإقطاعي في أوروبا . وقد ترتب على هذا العمل نتائج قلما عرف التاريخ مثلها ، فإن إعادة الوحدة السياسية بين مصر والسودان هي التي أتقذت وادي النيل كله من المصير الذي تردت فيه باقي القارة ، إذ عندما بلغ التوسع الأوربي حدود النيل وجد الوادي بلدا موحدًا مستقلا منيعا فارتد عنه .

الوحدة السياسية :

وليؤذن لي في أن أذكر بإيجاز ثلاثة مظاهر سياسية لوحدة وادي النيل . فأما من الناحية الدولية فقد تجلّت الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ في الفرمانات التي أقرتها اتفاقات دولية . وأما من الناحية الدستورية فكان مظهرها القوانين النظامية التي صدرت ، تنص في سنة ١٨٧٩ وفي سنة ١٨٨٢ على تمثيل السودان في البرلمان المصري شأنه في ذلك شأن باقي المديرية المصرية . وأما من الناحية الإدارية فقد جعلت النظم المالية والتضامنية في السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة في القاهرة مثلها في ذلك مثل مثيلاتها في مصر .

الحكم المصري :

وقد فتح الحكم المصري أبواب السودان للحضارة الحديثة وحل النظام والرخاء فيه مجمل الاضطراب والفوضى ، وكما في تقرير اللندوب المالي البريطاني في سنة ١٨٧٦ " أن الحكم المصري قد أحال الصحراء أرضا غنية أهلة بالسكان " .

وهل لي أن أشير هنا إلى شهادة شاهد عيان لا يمكن أن يطرق الشك إلى كلامه أذ كره على سبيل المثال من بين الرحالة العديدين الذين جابوا السودان في تلك الأيام ، تلكم شهادة سير صمويل بيكر يقول في سنة ١٨٧٤ في معرض الحديث عن الحاقبة السابقة للحكم المصري في السودان :

" كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضا ولم يكن هناك حكم أو قانون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة في وجه الأوربيين " . ثم يضيف الى ذلك . " أما الآن فإن التنقل في السودان لا يعدّ أخطر من السير في حديقة هايدبارك " .

ثورة المهدي ونتائجها :

كذلك كان السودان عندما اتجهت أطاع بريطانيا إلى وادي النيل . وقد طوع للبريطانيين احتلالهم مصر في سنة ١٨٨٢ أن تمتد أطاعهم إلى السيطرة على السودان وكان قيام الثورة الدينية التي قادها (المهدي) فرصتهم المشدودة فهبوا يحققون أغراضهم

في خطوات متتابعة . وبينما كان العمل الحاسم كفيلا بإنجاح الثورة في مهدها حالت
بريطانيا دونه بكل الوسائل فسترحت الجيش المصري ونحرت عتاده وألزمت مصر
الانسحاب من السودان انسحابا شاملا . ولم يكن للانسحاب ما يبرره بل إن القواد
العسكريين المحايين لم يسعهم أن يتمزوه . والحلق أن إعلان العزم عليه كان مجردة قينا بشد
أزر الثوار وامتداد نفوذهم . على أن مصر لم يكن لها في ذلك خيار فإن حرص البريطانيين
على إخراجها من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرانفل أمره بإقالة الوزراء المصريين الذين
لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة . ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر وقتئذ أن يذعن
فاستقال محتجا على الضغط البريطاني .

إعادة فتح السودان :

ثم جاءت المرحلة الثانية بما يسميه البريطانيون (إعادة فتح السودان) ، ففي سنة ١٨٩٦
قاد كيتشنر جيشا مصريا إلى السودان باسم خديو مصر وترسل بساطة الخديو في نداءه
إلى السودانيين يدعوهم أن يعودوا إلى طاعة وليهم الشرعي . ثم وقع حادث فاشودة
في سنة ١٨٩٨ فتمسك كيتشنر بالسيادة المصرية وكان تمسكه بها هذه المرة في ميدان السياسة
الدولية . وتفصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة ورفع قائدها
الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ولم يرض أن ينزله إلا عند ما أعلن كيتشنر أنه تلقى أوامر
من الحكومة المصرية بإعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودة .

والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بمحموق مصر في وادي النيل كلما اصطدمت
في أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية .

وفاق سنة ١٨٩٩ ومراميه :

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان لم يبق لها سوى
أن تتلمس سندا للمشاركة في إدارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة في الجيش
المصري الذي كان كيتشنر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته "محموقا" ترتبت للحكومة صاحب
الجلالة بحق الفتح " لتبرير المشاركة في الإدارة ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض .

وكان مقتله بفعل أفراد غير مسئولين عملا يؤسف له، ومما يقع مثله في كل مكان . على أن بريطانيا أسرعت إلى الإفادة من الحادث ولم تكتمف بما أبدته مصر من الاعتذار الرسمي بل طالبت بمزايا جوهرية هي تعويض قدره نصف مليون من الجنديات وسحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحت من السودان في خلال أربع وعشرين ساعة وإطلاق يدها في مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق .

وقد جاء في تقرير معتمد عن المسائل الدولية نشره المعهد الملكي البريطاني في لندن تعقيبا على أحداث سنة ١٩٢٤ ما يلي : ” إن الإجراء الذي اتخذ في هذه المسألة كان مهيئا للحكومة المصرية إهانة تكاد تبدو في كل جزئية من جزئياته “ .

وإذ رفضت الحكومة المصرية الإذعان لهذه المطالب احتل البريطانيون جمر ك الاسكندرية وسيلة للإكراه فاضطرت القوات المصرية إلى الانسحاب من السودان حقنا للدماء وبقيت مبعدة عنه حتى أعيدت بعض الوحدات المصرية إلى تكلماتها في السودان بعد سنة ١٩٣٦ .

الإدارة الإنجليزية في السودان :

ولنتظر الآن كيف استغل البريطانيون مركزهم في السودان للضبي في خطتهم :

استخدم البريطانيون سلطانتهم لخدمة مصالحهم الخاصة وحدها فوجهوا الإدارة وجهة استعمارية وبقيت الأحكام العرفية سارية على البلاد منذ بدأت إدارتهم لها . وكان طبيعيا بعد ذلك أن يؤثر العمل وراء ستار بجهود ما وسعهم الجهد في عزل السودان عن العالم الخارجى وعن مصر بصفة خاصة . فليس في السودان قنصل أجنبي واحد أو وكيل قنصل . بل إن الحكومة المصرية في القاهرة لتجد مشقة كبيرة في الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية في السودان رغم أن ذلك حق لها .

إن هذه السياسة تفصح عنها الأرقام فقد كان بالسودان في سنة ١٨٨٤ خمسة عشر ألف أوروبى على ما جاء في البيانات التي أمكن الحصول عليها وتدل إحصاءات سنة ١٩٤٥ على أن مجموع الأوروبين والأمريكيين يبلغ خمسة آلاف وتسعمائة ويشمل هذا العدد جميع الموظفين البريطانيين في السودان وعائلاتهم .

وعملت السياسة البريطانية على توهين الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت إلى صد التيار التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى إلى الشمال وعمدت تحويله إلى موانئ البحر الأحمر فكان من ذلك أن مدنا كثيرة من مدن السودان الشمالى تدهورت بعد ازدهار . وفوق ذلك نتج عن تصرفات الإدارة المحلية أن تأثرت واردات السودان من مصر .

يتشاق البريطانيون في هذه الأيام بأنهم يرمون إلى تحقيق رفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتي وجعلهم أمة مستقلة ولكن في مستقبل بعيد . فهل يدهشكم أن تعاملوا أن المصريين الذين لازالوا يذكرون (توقيت الاحتلال) منذ سنة ١٨٨٢ لا يطعنون إلى هذه الوعود .

محاولة فصل السودان عن مصر :

إن البريطانيون قد توسلوا بالدعاية والبطش لإسكات جموع السودانيين الذين ينادون ببقاء وحدتهم مع مصر قائمة ، فقد قبضوا في السنة الماضية على نائب رئيس الوفد السوداني الذي يدين بالوحدة واعتقلوه . ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعتهم الإدارة من دخول السودان . والرأي العام مقيد في غير شفقة ، وحرية الصحافة لا وجود لها ، والرقابة مفروضة على الصحف المصرية والسودانية على السواء تمنع منها ما كانت آرائه أو مبادئه لا تتفق مع ميول الإدارة . وفي شهر يونيه من السنة الحالية صودرت ثلاث صحف تمسقا فأدى ذلك إلى اضطراب عام للصحف في الخرطوم .

واتخذت سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر مظاهرا شتى منها حظر الدعاء التقليدي في المساجد في خطب الجمعة للوالى الشرعى مليخا ، ومنها تصليب الحجارة على المصريين عملا وإن ظلت جائزة حكما ، وإبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف وعقولة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان ، وحرمان السودانيين من خريجي الجامعات المصرية من التوظيف في حكومة السودان . وكانت الصدمة الأخيرة أن أنكرت بريطانيا على المصريين التعيين في منصب قاضى القضاة وهو منصب دينى يرمز إلى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان . بل هم قد مضوا في هذا السبيل إلى حد إصدار البيانات الرسمية تحط من قدر مصر والمصريين وتشيع في السودان رغبة الانفصال وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة .

فمن يكون البريطانيون حتى يفرضوا أنفهم وآراءهم على السودان . هم أحاجم بالنسبة إلى السودانيين لا يتكلمون لغتهم ولا يشاركونهم تقاليدهم الدينية والثقافية ولا تربطهم بهم رابطة القربى ، فهم بذلك لا يصلحون لإطلاقا لتوجيه البلاد في سبيل الرقى الاجتماعى ، ولكنهم مع ذلك يحاولون فرض إرادتهم ، وهم فضوليون يعرقلون توثيق روابط الوحدة ويعملون على هدمها ويخلقون الأقليات ويشجعونها ، ويبقون البلاد في حالة تأخر وشقاق .

وهم إلى ذلك قد اتجهوا إلى مطمع جديد إذ خشوا إخفاق جهودهم في فصل السودان عن مصر ، فحاولوا أن يقسموا السودان ذاته بفصل جنوبه عن الشمال ، وقد هرب السكرتير

الإدارى للحكومة السودانية عن ذلك بقوله " إن سياستنا تهدف إلى إيجاد نظام حكم ذاتى فى الجنوب يمكن أن ينفصل عن الشمال ويستقل عنه " .

ومن التدابير التى اتخذت فى تنفيذ هذه الخطة حظر الدخول إلى المديرىات الجنوبية ، ومعاملة أهالى الشمال الذين يقطنون فى جنوب السودان معاملة مجحفة ، وسخاربه اللغة العربية وتحريم الزواج بين أهل الشمال من السودانيين وأهل الجنوب ، كذلك أنشئ مجلس استشارى خاص لشمال السودان خدمة لأغراض سياسية ، ويبدو أن بريطانيا تفرط الآن لمواجهة عودة الوحدة بين مصر والسودان بأن تمهدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها عند الحاجة إلى أفريقيا الشرقية البريطانية .

جهدت السيامة البريطانية فى استمرار ودأب على تقوية قبضة بريطانيا على السودان والتخلص من النفوذ المضرى فيه ، وشاعت فى السنوات الأخيرة دعاية خبيثة تصور وحدة وادى النيل فكرة استعمارية عند المصريين ، فهل من مساعى الاستعمار أن يحرص على الاتحاد بمواطنينا ونعمل على صون الروابط التى خلقتها الطبيعة وأكدها التاريخ والتى تصل السودان بباقي أجزاء مصر فتجعل منها كيانا واحدا ؟

أوليس مما يدعو للسخرية أن تصدر هذه الدعاية عن البريطانيين وهم الذين ملأوا وظائف السودان بالموظفين الاستعماريين تسندهم قوات الاحتلال والذين يحاولون دوام الاحتفاظ بهذا الإقليم كأنه تابع لامبراطوريتهم .

إننا نطلب إلى مجلس الأمن أن يقرر إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان . أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده .

إن قضية السودان قضية داخلية ونحن نشكر على البريطانيين حق التحدث باسم السودانيين ولنا فى حاجة إلى معونتهم فى مواجهة هذا الأمر .

سندهم القوة لا الحق :

يا جناب الرئيس

لقد نبئت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق . وأن احتلال وادى النيل بصدم إرادة أهاليه وينخرق أحكام القانون الدولى خرقا صارخا ، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى .

بينما أن تدخل بريطانيا في شؤوننا مضرّ بمصالح المصريين والسودانيين على السواء
وأنه إنكار للوحدة التي أرادتها الطبيعة لوادي النيل .

.....
.....

الدولة التي تتحكم في أعالي النيل تتسلط على مصر :

إنى أعلن من جديد أن محور النزاع المروض عليكم اليوم هو كيان دولة ذات سيادة ،
فقد قال لورد كرومر منذ سنوات طويلة إن الدولة التي تتحكم في أعالي النيل تتسلط على
مصر بحكم وضعها الجغرافي ذاته وأضاف إلى ذلك قوله (إن مثل هذه الدولة تكون مصر
في قبضة يدها) .

إننا نطلب معونتكم في تحقيق شروط قيامنا بالتراماتنا واضطلاحنا بتبعاتنا وهذه
الشروط هي جلاء الجنود الأجنبية عن بلادنا وإنهاء الإدارة الأجنبية الانفصالية التي
تقوم في جزء عظيم من أراضينا .

قضيتنا عادلة :

يا جناب الرئيس

إننا لم نعد نعيش في ظلمات القرن التاسع عشر بل نحن نعيش في عالم اليوم ، عالم
الميثاق ، في عالم الأمن الجماعي ، في عالم يرنو إلى النظام والسلام ، في عالم لا يطيق
مفاخرات التوسع والاستعمار .

ولقد اتخذت مصر مكانها إلى جانب الأمم الأخرى المحبة للسلام على أساس من
المساواة في السيادة ، وهي تريد أن تكون طليقة لتعاون معها في سبيل فتح آفاق جديدة
للإنسانية .

جناب الرئيس

إن قضيتنا عادلة ، هذا يقيننا ، وإننا لم نلجأ إلى مداحكم سدى ، هذا عهدنا ،
وإن جبادى الميثاق إيماننا .

(٢) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٧

وفاق سنة ١٨٩٩ :

بقي على الآن أن أكل تحليل نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتصل بالمسألة (١١) التي تعالج مسألة السودان . إن مجلس الأمن ليعلم حق العلم أن لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ طابعا غير رسمي (وهي خاصة بمستقبل الإدارة في السودان) وبدلك المجلس أيضا أن هذه الاتفاقات تقوم على أساس دهوى بريطانيا بأن يكون لها نصيب من إدارة السودان بحق الفتح .

لقد ذكر سير الكسندر كادوجان أن السودان كان قد أفلت من يد مصر مدة من الزمن قبل هاتين الاتفاقيتين نتيجة لنجاح الثورة التي شبت فيه على أنه يبدو أن سير كادوجان نسي أن البريطانيين أنفسهم هم الذين منعوا مصر من قمع هذه الثورة وهي في مهدها، وأنهم هم الذين أرغموا مصر على إخراج جيشها من السودان في الوقت الذي كان الأمل مازال قائما في إمكان إعادة النظام إلى نصابه في ربوع السودان .

إن مصر لم تتخل في أي وقت عن وحدتها مع السودان ، فباسم مصر وجه كتشترنداءه للسودانيين، وباسمها أرغمت الحملة الفرنسية على النكوص على أعقابها في فاشودة، ولم تمس لاتفاقيتا سنة ١٨٩٩ سيادة مصر ، ولقد حاول البريطانيون أن يردنوا على أنهم يشتركون في تلك السيادة . ولكن السودان ظل كما كان دائما ، متحدا مع مصر .

بريطانيا هي التي تحكم السودان :

تشير المادة ١٧ من معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استمرار النظام الإداري في السودان مؤقتا، وقد تحدث سير الكسندر كادوجان عن " حكومة السودان " والواقع أن السودان محكوم منذ زمن طويل ولكن لندن هي التي تتولى الحكم فيه الآن . والإدارة التي تتولى حكم السودان هي إدارة أو تقراطية عسكرية بمعنى الكلمة . وهذا هو نوع الحكم الذي يريد البريطانيون الاستمرار فيه طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

مساوى بريطانيا في إدارة السودان :

يقول ممثل المملكة المتحدة المحترم إن بريطانيا نفورة بما فعلته في السودان . فهل هي نفورة بحالة التدهور التي بقي فيها السودانيون ؟ وهل تجرؤ على أن تدافع عن ممتلكها في حرمان السودانيين من التعليم العام ؟ وأنها أوقفت التعليم العالي على إعداد من ستركل إليهم الوظائف النافهة الصغيرة ؟ الواقع أن أسس التعليم في السودان ما يزال مهملا بعد خمسين عاما من قيام الإدارة البريطانية فيه ، وهو إهمال يفوق ما منى به التعليم في مصر من إهمال بعد خمسين سنة من الاحتلال .

لقد تحدث سير الكسندر كادوجان طويلا عن منح السودانيين حق اختيار مصيرهم وتقريره ، وهو أمر لا يعنى الجحد في تفكير البريطانيين ، لأنه لا يكون إلا عند ما يكون السودانيون أهلا للحكم الذاتي ، وهذا معناه في لفة الاستعمار ، في المستقبل النائي البعيد ، بل يعترف البريطانيون بأنه لا بد من مضي وقت طويل قبل أن يصل السودانيون إلى هذه الدرجة من النضج السياسي .

وكثيرا ما أشار البريطانيون إلى ضرورة الوقوف على رأى السودانيين بالطرق الدستورية ، ولا ريب أنه من بواعث السخرية حقا أن نتحدث عن الطرق الدستورية في بلد لم يعرف الانتخاب على أى وجه طيلة ثمانية وأربعين عاما ، هي مدة الإدارة البريطانية . إذ أن معنى ذلك من غير شك الوقوف على رأى للسودانيين في ظل الاحتلال البريطاني على صورة توصى بها لندن .

بريطانيا دخيلة علينا :

وأستطيع ياسيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة في شأن هذه المسألة . إننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل في هذا المضمار ، ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فلن نهادر على السودانيين مستقبلهم ، ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل إن الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم اسان حكومة أجنبية في لندن الناهية .

وحدة وادى النيل :

وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب ما يمتوخ التقدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاهم المتبادل . ولقد سبق أن بسطت لكم الأسباب التي تجعل من الضروري احترام وحدة وادى النيل . كما بيّنت لكم أن الحياة لمصر بغير السودان ، وأن لا حياة للسودان بغير مصر ، وليست الحياة التي يهبها النيل هي وحدها التي تفرض أخوتنا ، فهناك التقاليد التي ترجع إلى مئات السنين ، وهناك اللغة المشتركة والثقافة المشتركة . هذه جميعا تقوى ما بيننا من أواصر يأبى المصريون والسودانيون فصحها .

وقد صنعت هذه التقاليد وحدة وادى النيل الذي يعيش أهل الوادى جميعا على جوده وخيراته . وهذه الوحدة هي التي يسمى البريطانيون إلى فصحها ، واستمرار إدارتهم في السودان من شأنه العمل على ذلك .

إن سير الكسندر كادوجان يؤكد لكم أن حكومة المملكة المتحدة لم تنهج سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، ولكن ينجبل إلى أنه لا يسعه أن ينكر أن هذا الهدف هو ما يعمل الموظفون البريطانيون على تحقيقه في السودان . بل إنهم ليذنبون فيما يبدو ، إلى حد العمل على تقسيم السودان ذاته .

.....

وقد انترف مستر بيفن في إحدى الوثائق بمطلب مهر الأول الخاص بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ولكن ما كاد هذا الأمر يذاع حتى فسرت تلك الوثيقة تفسيرات مختلفة ، فقال البريطانيون إن اعترافهم مقصود على السيادة الرمنية بالرغم من أن سيادة مصر الفعلية على السودان لم تبحث خلال المفاوضات .

وإنما أبرز مستر بيفن الخلاف إذ اقترح في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن يبعث إليه صدى باشا خطا بتفصيل يالصح بالمعاهدة وقد أرفقت صورة من نص هذا الكتاب بالاقترح .

غرض الإنجليز من المفاوضات :

ولم يقتصر هذا النص على مسألة واحدة بل شمل عدة مسائل لم يثر بعضها في مناقشات سابقة . وقد طالب إلى صدى باشا فيما طلب منه أن يقرر أن مشروع البروتوكول الخاص

بالسودان ، وهو المشروع الذي وقعته هو ومستربيفن بالأحرف الأولى من اسميهما
يعد بمثابة تأكيد للحالة القائمة في السودان ، وأنه لا يسبب مجال من الأحوال بحق الملكية
المتحدة في تأمين الدفاع عن السودان .

أما الذي طلب إلى صدقي باشا أن يقرره في هذا الشأن فهو أن مشروع هذا البروتوكول
لا ينص على الاعتراف بوحدة مصر والسودان بل ينص على فصل عمري هذه الوحدة
في النهاية .

انفصال شطري الوادي سياسة إنجليزية مقررة :

وقد حدث في الوقت نفسه أن أدلى حاكم السودان العام بموافقة من رئيس الوزارة
البريطانية ، بتصريح في الخرطوم يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ فخواه أن مشروع هذا البروتوكول
ينطوي على إمكان فهم العمري بين شقي الوادي . ودأب الموظفون البريطانيون في السودان
على تشجيع فصل السودان عن مصر وإعداد العدة لاقتطاع السودان من مصر فعلا .

وقد رفض صدقي باشا بطبيعة الحال أن يوقع مشروع الخطاب الذي قدمه إليه
مستربيفن ، بل بعث إليه بدلا من ذلك بمفكرة بين فيها الصورة الواضحة التي خرج بها من
مشروع البروتوكول وأشار إلى أن التفسير البريطاني له قد نأى به عن أصل مدلوله وتجاول
الحادثات التي أدت إلى وضعه .

وقد كانت هذه الحوادث سببا في القضاء على ثقة المصريين بحسن نية الحكومة
البريطانية فيما أعلنته من استعدادها للاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك .
بل لقد أكدت هذه الحوادث مرة أخرى استحالة الوصول إلى أية تسوية يمكن أن تحقق
مطالب مصر الجوهرية .

لم يبق أمام مصر إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن :

فلم يبق أمام مصر بعد ذلك إلا أن تتقدم بشكواها إلى مجلس الأمن . وهكذا أصبح
هذا النزاع الآن معروضا عليه مجردا من التأويلات التي بدت في مقترحات صدقي - بينفن .

أما المفاوضات التي وقفنا عليها سنة كاملة ، فلم تخف من حدة هذا النزاع الذي ينطوي
كما كان ينطوي دائما ، على مسألة جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا خير مهيد بشرط
عن كل جزء من الأراضي المصرية وإنهاء الإدارة البريطانية الانفصالية بالسودان .

(٣) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧

الاستشهاد بالمؤلفات التاريخية :

كما أستطيع إذا لزم الأمر أن أستشهد بمؤلفات مؤرخين من غير الانجليز — كتكتاب تاريخ أوروبا السياسي ليورجيو — ومع ذلك فإنني هلل يقين ياسيدى الرئيس من أن مجلس الأمن سيتطرق إليه الملل إذا أنا واصلت الجدل التاريخي ، فليس المطلوب منكم أن تصدروا حكما على الحوادث المتتابعة التي استغلها البريطانيون للتغلغل في الشؤون المصرية والتي حملوا أنفسهم بسببها عبء القيام بتلك الواجبات الإنسانية التي نصبوا أنفسهم حماة لها ، والتي برروا بها سلوك ذلك الطريق الذي يصفون عليه الآن صفة الاستعمار المنشىء للأمة .

ولا شك في أنه يرضى ضمائركم أن تكون الكلمة الأخيرة في هذا النقاش لثقافات المؤرخين ، إن الكتب حتى المدرسية منها في كل البلدان تقريبا تتضمن حكما للمؤرخين غير في صالح مصر .

الغرض من الشواهد التاريخية :

لن يستهويني ما في تصحيح الأخطاء الفاحشة التي وردت في بيان ممثل المملكة المتحدة في يوم الاثنين الماضى من إغراء .

ولن أثقل عليكم بتفصيلات أخرى عن الضغط البريطانى الذى أرغم مصر على الخروج من السودان خلال اثني عشر عاما من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٨٩٦ .

وان أستغل سعة صدركم بتلاوة الاحصائيات الصحيحة فيما يتعلق بسدد الضحايا المصريين في الحملة السودانية من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٨٩٨ فهذه ليست إلا مثل من الأمثلة التي لا أريد أن أثقل عليكم بسردها . وأود أن أذكركم بأن الفرض من جميع شواهدى التاريخية هو أن أضع أمامكم صورة صحيحة لتاريخ النزاع الحالى ، فإن هذا التاريخ هو الذى يجعل المصريين شعورا عميقا بما لحقهم من ضيم في موقفهم الحاضر .

إنجلترا تحاول إخفاء أقدار الاستعمار :

وتاريخ هذا النزاع يقضى إلى أحداث لا تغنى معها النوايا السامية للحكومة المصرية ، وهو تاريخ لم يعرض له أصلاً بيان سير الكسندر كادوجان بل لقد حاول في بيانه أن يخفى أقدار الاستعمار بألوان الطلاء ، والواقع أنه أغفل ذلك إغفالاً تاماً ، وهو بهذا قد أثبت عجزه عن مواجهة جوهر القضية في صميمها .

أقوال ثقة المؤرخين عن مصر والسودان :

وأظن كذلك أنكم لا تريدون منى أن أوصل النقاش في وجوه معينة للسياسة البريطانية في السودان . ومع ذلك فقد تسمحون لي بذكر نقطة أو نقطتين أوردتهما سير الكسندر كادوجان ، فقد أنكر إنكاراً باتاً وحدة مصر والسودان من حيث هي حقيقة تاريخية ، مع أن المؤرخ الكبير سير أ . و . بدج — كغيره من المؤرخين — يقول : ” يبدو أن السودان كان يعتبر من قديم الزمان جزءاً متما لمصر “ .

نوايا بريطانيا نحو تقسيم السودان :

وقد أنكر مثل بريطانيا كذلك أن للبريطانيين أية نوايا نحو تقسيم السودان ، وصرح بأنه لا يدري شيئاً عن بيان السكرتير الإداري الذي سبق أن أشرت إليه ، ومع ذلك فإن البريطانيين قد وزعوا عليكم هنا ثمرة عن تقدم السودان أثبتوا فيها هذه النوايا بعبارة جلية لا إخفاء فيها ، في صفتحي ١٣ و ١٤ ، وإليك هذا البيان : ” إن هذه الأعمال تتجه إلى فصل الشمال عن الجنوب وأكده ذلك استعمال اللغة الإنجليزية بدلاً من العربية في مدارس الجنوب . ويخشى السودانيون في الشمال أن تكون نتيجة ذلك آخر الأمر شطر البلاد شطرين ، بل وضم الجنوب أو جزء منه إلى أوغندا ، ولكل من الفريقين حجج لإثبات هل تؤدي مثل هذه الخطة إلى فائدة أهل الجنوب أو إلى فائدة بقية أفريقيا . وهل يصح أن تكون هذه المسألة موضوعاً صالحاً لدراسة لجنة دولية “

إدارة السودان تحوّل تجارة السودان عن طرقها الطبيعية :

لقد حاول سير الكسندر كادوجان أن يفند قولي : ” بأن إدارة السودان حوّلت الصادرات السودانية من طرقها التجارية الطبيعية التقليدية الممتدة على طول نهر النيل ، إلى موانئ البحر الأحمر “ ومع ذلك فإن هذا القول قد ورد بعبارات قد تكون واحدة في كتاب

وضعه موظف كبير من موظفي إدارة السودان عام ١٩٣٥ ، ففي الصفحة ١٦٧ من آية :
"السودان الانجائزي المصري" تقرأون : "كانت المدن الكبرى في زمن العرب ، بربر ،
أكبر مدن شمال السودان فأصبحت الآن خيالا بالنسبة إلى ما كانت عليه في الماضي ، ثم
الدامر وشندي والتمه : ففقدت هذه المدن اليوم كثيرا من أهميتها السابقة نظرا لتركيز تجارة
صادرات السودان في الخرطوم وأم درمان وبورسودان ، وتحويل طرقها التجارية من
وادي النيل إلى البحر الأحمر".

قاضي القضاة :

وقد أشار المندوب البريطاني كذلك إلى ما رفضته حكومة السودان أخيرا من السماح
بتهيين مصري لمنصب قاضي قضاة السودان ، فلم يبد أي تقدير لمعنى وجود صلة روحية
ودينية بين المصريين والسودانيين .

التدخل البريطاني يدق أسفينا بين شعبي الوادي :

فإذا أضيف هذا الحادث إلى الحوادث الجارية ، فإنه يؤيد حجتنا القائلة بأن التدخل
البريطاني يدق أسفينا بين شعبي الوادي ويعزل أحدهما عن الآخر . على أنه يجب على
أن لا أفيض في الكلام على ما بين وجهتي نظرنا من خلاف ولا أبسط الآن مرة أخرى
المسائل الجوهرية في هذه القضية ، وهي المسائل التي رأى سير الكسندر كاجوجان
من الملائم أن يجاهلها .

.....
.....

البريطانيون يسلمون بأن السودان أرض مصرية :

ويسلم البريطانيون أن السودان كان أرضا مصرية خلال ستين عاما في القرن
التاسع عشر كما يسلمون بأنهم حملوا مصر على سحب قواها من السودان عقب احتلالهم لها
عام ١٨٨٢ .

كذلك يسلم البريطانيون بأن استرداد السودان قد تم باسم مصر . وعليهم أن يسلموا
بأنهم هم الذين حملوا مصر من أن يكون لها صوت مسموع في حكم السودان وقد كان
مفروضا أنه حكم مشترك . وعليهم أن يسلموا بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تبيح سيادة مصر على

السودان ، ومع ذلك فإنهم في خلال المفاوضات الأخيرة استطاعوا أن يحاوا أنفسهم على الاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج معبر المشترك . وسرعان ما حاولوا مسخها حتى أحالوها إلى صيغة رمزية .

ولو كان مجلس الأمن أن يعتمد على الحقائق التي قدمها البريطانيون وحدهم لما تردد في القول بأن الإدارة البريطانية في السودان كانت بقيادة كهل البعد عن التوفيق والنجاح .

عدم صلاحية الإدارة البريطانية في السودان :

فإن النشرة التي وضعوها عن تقدم السودان تقرر في الصفحة ١٣ " إن الإدارة كانت تنفر من فتح أبواب الجنوب ريثما يصبح أهله قادرين على الوقوف على أقدامهم . وقد تأخرت الاجراءات التي تعدهم لذلك أمدا طويلا" . وجاء كذلك في الصفحة نفسها " إن الإدارة السودانية لم تتم حتى السنوات الأخيرة إلا بتصيب ضئيل مباشر في تعليم سكان الجنوب" .

وإني لأستطيع أن أمثد هذه الأمثلة لأدال على عدم صلاحية الإدارة البريطانية التي سيستمرون على اتباعها الآن بمقتضى معاهدة سنة ١٩٢٦ المنهارة .

نحن نطالب اليكم أن تصححوا هذا الوضع من غير إبطاء ، فإن فيه تهديدا قائما للسلم ، وهذا التهديد يرجع إلى البريطانيين أنفسهم .

الموقف اليوم :

والموقف اليوم يتأخص في أن الاستياء من وجودهم بالغ أشده . ولا يمكن كبته ولا تجاهله .

ولقد نار شعور الشعب في الأشهر الأخيرة فأهرقت دماء وأزهقت أرواح . لهذا نحن نطالب من مجلس الأمن أن يقدر الآن النار التي تترتب على هذا النزاع في جميع بلاد الشرق الاوسط .

مطالبنا من مجلس الأمن :

ونطلب منكم أن تقوموا ما في هذه الحالة من اعوجاج بدون إبطاء .

ونطلب منكم أن تأسروا القوات البريطانية بالخروج من أراضيها وانهاء الإدارة البريطانية في السودان .

(٤) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧

المشروع البرازيلي لم يتعرض لمسألة السودان :

ولا يسعني ، يا سيدي الرئيس ، إلا أن أبدى أسفى لأن مشروع القرار لم يشر أية إشارة خاصة إلى إنهاء النظام الإدارى الحالى فى السودان على الرغم من أن ممثل الصين المحترم قد رأى أن رغبة الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بوحدة وادى النيل طبيعية جدا كما أن ممثل بولندا والاتحاد السوفيتى المحترمين صرحا بأن مطالبتنا بجلاء الجيوش البريطانية فوراً تقوم على أساس سليم .

الخطر محقق بإسلامة السودان :

وإني لأعتقد ، يا سيدي الرئيس ، أنى بينت أن ثمة خطراً محيقاً يهدد سلامة أراضى السودان نفسه ، وإذا كنا قد تبيننا هذا الخطر من زمن مضى فإنه لم يقم دليل واضح على نيات الإنجليز فى هذا الشأن إلا فى أثناء الشهر الماضى ، وهذا الدليل قد عرض أمامكم بيد البريطانيين أنفسهم فى الصفحة ١٣ من نشرتهم عن "تقدم السودان" وهى النشرة التى طبعتها حكومة السودان .

عزم الحكومة المصرية بشأن السودان :

ولا يسعنى أمام هذا الخطر إلا أن أردد عزم الحكومة المصرية على أن تعمل أبداً لحماية السودان من تقطيع أوصاله وتمكين إخواننا السودانيين من إدارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت تاج مصر .

وإن تصريحات السودانين الباصلة لتعزز ماقلناه في هذا السبيل .

لن نتخلى عن السودانين ، وسنعمل كل ما في وسعنا لحمايتهم من عدوان استعمار
أجنبي غريب ، ولن نتركهم يفقدون شخصيتهم في غمار أخلاط من الشعوب المغلوبة
على أمرها .

ولن لأعود فأؤكد ماقلته إننا لن نقبل أية مساومة على مستقبل الشعب السوداني .

(٥) من خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن

في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٧

سيدي الرئيس

أدليت في الأسبوع الماضي إلى مجلس الأمن بملاحظاتي على مشروع القرار الذي
قدمه ممثل البرازيل المحترم وعلى التعديلات التي أدخلها ممثلا البلجيكي والصين المحترمين ،
ومنذ ذلك الحين قدم ممثل أستراليا المحترم تعديلا جديدا ، أستسمح لحظة من وقتكم
للتعليق عليه :

التعديل الأسترالي :

إن التعديل الأسترالي يشوه معالم المشروع البرازيلي الذي سبق أن أبدت اعتراض
عليه لأن مقتضى هذا التعديل استشارة السودانين أنفسهم في المفاوضات المباشرة المقترح
استئنافها والتي تتناول مستقبل السودان .

وأعتقد أنني قد أوضحت لمجلس الأمن موقف الحكومة المصرية من هذا الأمر ، فإنها
تؤيد كل التأييد التشاور بين السودانين والمصريين . وقد قلت في ١١ أغسطس . " إننا
نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادي النيل مسألة داخلية بل أهلية .
فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل في هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر
بعض أماننا الوطنية ، فلن نهدر على السودانين مستقبلهم وإن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة

الاستعمارية ، بل إن الأهرس سيعالطه المصريين والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية في لندن النائية . وعندى أنه لدى المصريين والسودانيين على السواء من الأسباب ما يبرر القدير بأن هذه المسألة ستحل على وجه يكفل رضاهم المتبادل “ .

تقرير مستقبل السودان :

وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا فى إرادتهم ، لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى .

ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع ولن تبحثه معها . وانى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارا فى الإعراب عن آرائهم فإنهم والمصريين خليةون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديمقراطية .